

بغية النجاح لقارئ المفتاح

شرح كتاب المفتاح لباب النجاح

للعلامة الداعية المحييب محمد بن سالم بن حفيظ بن الشيخ

أبي بكر بن سالم باعلوي

رحمه الله رحمه واسعه

شرح الفقير إلى الله سالم بن أحمد بن أبي بكر بن محمد الخطيب

وفقه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حَمْدًا يُوَافِي
نِعْمَهُ وَيُكَافِيهِ مَزِيدُهُ وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ
وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

أما بعد :

فهذا شرح يسير جمعته لي وللقاصرين أمثالي على كتاب
﴿ المفتاح لباب النكاح ﴾ للعلامة الداعية الحبيب محمد بن سالم بن
حفيظ بن الإمام الشيخ أبي بكر بن سالم باعلوي رحمه الله تعالى
ونفعنا به آمين ، والله أسأل أن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يعم
النفع به ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آلِهِ وصحبه وسلم ، والحمد لله رب العالمين .

قال المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا به (**بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**)
الكلام على البسملة شائع ذائع ونذكر من ذلك نزرا يسيرا على
سبيل التبرك ، فنقول : ابتداء المؤلف كتابه بالبسملة نطقا بدلالة
قرينة المقام ، وأن من كتب شيئا تلفظ به غالبا ، وكتابه أيضا كما هو

مشاهد ، اقتداء بالكتاب العزيز في الترتيب التوقيفي ، لا في الإنزال
وعملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : " كل أمر ذي بال لا يبدأ
فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبت¹ " وفي رواية : (أجذم) ، وفي
رواية (أقطع)⁽¹⁾ فقوله صلى الله عليه وسلم ذي بال أي : حال يهتم
بها شرعا ، بأن لا يكون من سفاسف الأمور ولا محرما ولا مكروها
لذاتها ، والأبت¹ مقطوع الذنب ، والأجذم من ذهبت أنامله من
الجذام ، والأقطع مقطوع اليد والمعنى أنه : ناقص وقليل البركة إن
تم حسا لا يتم معنى . والباء للمصاحبة على وجه التبرك ، والباء إن
جعلت زائدة فلا تحتاج إلى متعلق وإن جعلت أصلية فالأولى أن
تتعلق بفعل خاص مؤخر ، والتقدير بسم الله الرحمن الرحيم أولف .
والاسم ما دل على مسمى وهو مشتق من السمو عند البصريين ومن
السمة وهي العلامة أي من فعلها عند الكوفيين . ولفظ الجلالة
(الله) علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكمالات ،

¹ - صحيح ابن حبان (ذكر الأخبار عما يجب على المرء من ابتداء) رقم ١١ (عن أبي هريرة) .

.....

وهو أعرف المعارف لم يسم به سواه ، تسمى به قبل أن يسمى ،
وأنزله على آدم في جملة الأسماء ، قال تعالى : (هل تعلم له سميا)^١
أي هل تعلم أحدا سمي الله غير الله وهو الاسم الأعظم عند
الجمهور (والرحمن الرحيم) صفتان مشتقتان بنيتا للمبالغة ،
والرحمن المنعم بجلال النعم أي أصولها كنعمة الوجود بعد العدم
والإيمان والعافية والرزق والعقل وغير ذلك ، والرحيم المنعم
بدقائق النعم أي فروعها كالجمال وكثرة المال وزيادة الإيمان ووفور
العقل ، وجمع بينهما إشارة إلى أنه تعالى كما ينبغي أن يطلب منه النعم
العظيمة كذلك ينبغي أن يطلب منه النعم الدقيقة ، والرحمن أبلغ
من الرحيم لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبا ، والرحمة رقة
في القلب تقتضي التفضل والإحسان والمراد هنا غايتها وهو
التفضل والإحسان . والبسمة باللفظ العربي بهذا الترتيب من
خصوصيات هذه الأمة .

^١ - سورة مريم الآية (٦٥) .

(الحمد لله) أتى بالحمد لله بعد البسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بخبر أبي داود : " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع " الحديث^(١) وجمع المصنف بينهما كغيره عملا بالروايتين معا ، وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما ، إذ الابتداء حقيقي وإضافي ، والابتداء الحقيقي ما تقدم قبل المقصود ولم يسبق بشيء وقد حصل بالبسملة ، والابتداء الإضافي : ما تقدم قبل المقصود وإن سبق بشيء .
والحمد لغة : الثناء بالكلام على جميل اختياري واصطلاحا : فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث كونه منعمًا على الحامد أو غيره واللام في الله للاختصاص أو الملك أو الاستحقاق وخص هذا الاسم بالذكر إشارة إلى أنه تعالى مستحق للحمد بذاته فلهذا لم يأت بغيره من أسمائه كالخالق والرازق مما يوهم ذكره اختصاص استحقاقه تعالى للحمد بسبب وصف دون وصف .

^١ - صحيح ابن حبان (ذكر الأخبار عما يجب على المرء من ابتداء) رقم ٢ .

رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ ،

(وب) بالجر صفة ويجوز قطعه إلى الرفع أو النصب في غير القرآن وهو من التربية وهي: تبليغ الشيء حالا فحالا إلى الحد الذي أراه المربي ، ويختص المحلى بأل بالله بخلاف المضاف لغير العاقل كقولهم رب الدار ، وأما المضاف للعاقل فهو يختص (العالمين) بفتح اللام قال ابن مالك هو اسم جمع خاص بمن يعقل لا جمع ، ومفرده عالم وهو اسم لما سوى الله (وطلو الله وسلم) والصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين وغيرهم تضرع ودعاء بلفظ الصلاة ، قال الزركشي : ولا يجوز الدعاء له صلى الله عليه وسلم بلفظ الرحمة وخالفه الشهاب ابن حجر فنقل في الفتاوى الحديثية عن القاضي عياض أن جمهور العلماء يجوزون الدعاء بالرحمة له صلى الله عليه وسلم وذلك لما صح عنه صلى الله عليه وسلم في عدة أحاديث أصحها في التشهد السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، ومنها إقراره صلى الله عليه وسلم للأعرابي القائل : اللهم ارحمني وارحم محمدا . وإنما أنكر قوله : ولا ترحم معنا أحدا بقوله صلى الله

عليه وسلم : لقد تحجرت واسعا . وفي حديث في سنده مجهول
وبقية رجاله رجال الصحيح : وترحم على محمد وعلى آل محمد كما
ترحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم^(١) . وأتى بالصلاة عليه صلى الله
عليه وسلم في صدر الكتاب عملا بخبر " من صلى عليّ في كتاب لم
تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب " وأتى
بالسلام معها امثالاً لقوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه
وسلموا تسليماً " ^(٢) ولكون الظاهر من الآية طلب الجمع بينهما كره
المتأخرون أفراد أحدهما عن الآخر وقال المتقدمون : أنه خلاف
الأولى (**على سيدنا**) أي جميع المخلوقات ، والسيد من ساد في قومه ،
أو من كثر جيشه أو من تفرع الناس إليه عند الشدائد أو الحلِيم
الذي لا يستفزه غضب ، وقد اجتمعت هذه الأوصاف في نبينا
عليه أفضل الصلاة والسلام (**محمد**) علم منقول من اسم مفعول المضعف ،

^١ - الفتاوى الحديثية ص ٣١ .

^٢ - سورة الأحزاب الآية (٥٦) .

خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ ،

سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم بإلهام من الله تعالى لجدده عبد
المطلب ، وخصه هنا بالذكر دون غيره من أسمائه صلى الله عليه
وسلم لكونه أشرفها وأشهرها وأكثرها استعمالا ، ولأن الله تعالى
ذكره في القرآن في سياق الامتداح ، ولكونه مقرونا باسمه في كلمتي
الشهادة (خاتم الأنبياء والمرسلين) فلا نبي بعده ولا رسول قال تعالى :
" ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم
النبين"^(١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " مثلي في النبيين
كمثل رجل بنى دارا فأحسنها وأكملها وترك فيها موضع لبنة لم
يضعها فجعل الناس يطوفون بالبنيان ويعجبون منه ويقولون : لو
تمّ موضع هذه اللبنة ؟ فأنا في النبيين موضع تلك اللبنة " رواه أحمد ،
والأنبياء جمع نبي وهو إنسان حر ذكر من بني آدم سليم عن منفر
طبعاً وعن دناءة أب وخنأ أم أوحى إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه ،
والمرسلين جمع رسول وهو إنسان حر ذكر من بني آدم سليم عن

^١ - سورة الأحزاب الآية (٤٠) .

وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَالتَّابِعِينَ . وَبَعْدُ :

منفر طبعا وعن دناءة أب وخنأ أم أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه (وعلى
آله) عطف على الجار والمجرور لا على المجرور فقط بدليل إعادة
على ، وإنما أعادها لأن الصلاة عليهم مطلوبة بالنص ولم يعدها مع
الأصحاب ، لأن الصلاة عليهم مطلوبة بالقياس ، وفيها أيضا رد
على الشيعة الزاعمين ورود حديث مكذوب عنه صلى الله عليه
وسلم : " لا تفصلوا بيني وبين آلِي بعلى " (وصحبه) اسم جمع
لصاحب وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم بعد البعثة يقظة في
حياته بيدنه في عالم الدنيا مؤمنا ومات على ذلك (والتابعين) جمع
تابع ، والمراد هنا التابعي من اجتمع بالصحابي اجتماعا متعارفا ، ولا
يشترط طول الاجتماع على المعتمد ، ويستأنس لأفضلية التابعين
على من بعدهم بقوله عليه الصلاة والسلام : " خير القرون قرني
ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " (وبعد) هذه كلمة يؤتى بها
للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر ، واختلف في أول من نطق بها

فَقَدْ سَأَلَنِي بَعْضُ الرَّاْغِبِينَ مِنَ الْإِخْوَانِ الصَّادِقِينَ أَنْ أَجْمَعَ مَا تَجِبُ مَعْرِفَتُهُ
عَلَى مُبَاشِرِ عَقْدِ النِّكَاحِ ، مِنْ الْأُمُورِ اللَّازِمَةِ شَرْعًا ، عَلَى مَذْهَبِ

فَقِيلَ : أَدَمَ ، وَقِيلَ : يَعْقُوبَ ، وَقِيلَ : يَعْرَبَ ، وَقِيلَ : سَحْبَانَ بْنَ وَائِلَ ،
وَقِيلَ : قَسَ بْنَ سَاعِدَةَ الْأَيْدِي ، وَقِيلَ : دَاوُدَ وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ . (فُقِدَ) الْفَاءُ
وَاقَعَتْ فِي جَوَابِ الْوَاوِ النَّائِبَةِ عَنِ الْأَمْرِ ، أَوْ فِي جَوَابِ أَمَّا النَّائِبَةِ عَنْهَا الْوَاوِ
(سَأَلَنِي) أَيِ طَلَبَ مِنِّي (بَعْضُ الرَّاْغِبِينَ) جَمْعُ رَاْغِبٍ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ
الرَّغْبَةِ وَهِيَ : الْإِنْتِهَاكُ فِي الشَّيْءِ لِحِيَازَةِ مَعَالِيهِ (مِنَ الْإِخْوَانِ) أَيِ الْأَصْدِقَاءِ
وَفِي الْمَثَلِ : " إِنْ أَخَاكَ مِنْ أَسَاكَ " وَأَيْضًا قَوْلُهُمْ : " رَبُّ أَخٍ لَكَ لَمْ تَلِدْهُ
أَمَّاكَ " (الصَّادِقِينَ) أَيِ فِي طَلَبِ مَا سَأَلَ لِأَنَّهُ عِنْدَمَا يَحْصُلُ الصَّدَقُ يَحْصُلُ
التَّأثيرُ (أَنْ أَجْمَعَ) أَيِ أَضْمَ الْمُتَفَرِّقَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ (مَا تَجِبُ مَعْرِفَتُهُ) أَيِ
مَا تَلْزَمُ مَعْرِفَتَهُ (عَلَى مُبَاشِرِ) أَيِ مُتَوَلِي (عَقْدِ النِّكَاحِ مِنَ الْأُمُورِ) وَالْأُمُورُ جَمْعُ
أَمْرٍ وَيَطْلُقُ عَلَى الْحَالِ وَالشَّأْنِ وَالصِّفَةِ (اللَّازِمَةُ) الْوَاجِبَةُ (شَرْعًا) أَيِ فِي
الشَّرْعِ وَالشَّرْعِ وَالشَّرِيعَةِ وَالْمِلَّةِ وَالِدِينِ مُتَرَادِفَةٌ (عَلَى مَذْهَبِ) وَهُوَ لُغَةٌ :
اسْمُ لِمَكَانِ الذَّهَابِ ، وَاصْطِلَاحًا : الْأَحْكَامُ الَّتِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا الْمَسَائِلُ
الَّتِي ذَهَبَ إِلَيْهَا الْإِمَامُ ، شَبِهَتْ بِمَكَانِ الذَّهَابِ بِجَامِعِ الطَّرِيقِ

الإمام الشافعي رضي الله عنه ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى ذَلِكَ ، وَكَتَبْتُ هَذِهِ الْوَرَقَاتُ
وَسَمَّيْتُهَا

(الإمام) هو من يقتدى به في الدين (الشافعي رضي الله عنه) وهو
الإمام المجتهد أبو عبد الله محمد بن إدريس بن عباس بن عثمان بن
شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن
عبد مناف ، فيجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف ،
ولد بغزة بفلسطين التي توفي فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه
وسلم ثم حمل إلى مكة وهو ابن ستين ونشأ بها وحفظ القرآن
وهو ابن سبع سنين ، والموطأ وهو ابن عشر وتفقه على مسلم بن
خالد الزنجي وأذن له في الإفتاء وهو ابن خمس عشرة سنة
توفي رضي الله عنه يوم الجمعة ضحوة النهار في آخر يوم من
رجب سنة أربع ومائتين ودفن بالقرافة بمصر بعد العصر من
يومه (فَأَجَبْتُهُ إِلَى) سؤاله (ذلك) والجواب ما يكون ردّاً على سؤال
أو دعاء أو دعوى أو رسالة أو اعتراض ونحو ذلك (وكتبت هذه
الورقات) جمع ورقة وهي ما يكتب فيه (وسميتها) أي تلك الورقات

(الْمُفْتَاخُ لِبابِ النِّكَاحِ) وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ خَالِصاً لِرُؤُوسِهِ الْكَرِيمِ آمِينَ .
(مَعْنَى النِّكَاحِ لُغَةً وَشَرْعاً)
النِّكَاحُ لُغَةً : الضَّمُّ وَالْوَطْءُ ، وَشَرْعاً : عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ إِبَاحَةَ وَطْءٍ بِلَفْظِ
نِكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ أَوْ تَرْجَمَتِهِ .

(الْمُفْتَاخُ لِبابِ النِّكَاحِ) فَهَذَا الْكِتَابُ وَاسِطَةٌ لِلْكِتَابِ الْكَبِيرَةِ فِي بَابِ
النِّكَاحِ (وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ) الْجَمْعُ (خَالِصاً) صَافِياً مِنَ الرِّبَا
وَالسَّمْعَةِ وَسَائِرِ الشَّوَابِهِ (لِرُؤُوسِهِ الْكَرِيمِ آمِينَ) يَارَبُّ الْعَالَمِينَ .
(بَابُ النِّكَاحِ)

(مَعْنَى النِّكَاحِ لُغَةً وَشَرْعاً)

(النِّكَاحُ لُغَةً : الضَّمُّ وَالْوَطْءُ) يُقَالُ : تَنَاحَتْ الْأَشْجَارُ إِذَا تَمَاطَلَتْ
وَانضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَيُقَالُ : نَكَحَ زَوْجَتَهُ إِذَا وَطَّأَهَا (وَشَرْعاً :
عَقْدٌ) وَهُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ (يَتَضَمَّنُ) أَيِ اسْتَلْزَمَ (إِبَاحَةَ
وَطْءٍ بِلَفْظِ نِكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ) أَيِ بِلَفْظٍ مُشْتَقٍّ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ ، وَخَرَجَ بِهِ
بِيعَ الْأُمَّةِ ، فَإِنَّهُ عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ بِهِ إِبَاحَةَ وَطْءٍ لَكِنْ لَا بِلَفْظِ النِّكَاحِ أَوْ
تَزْوِيجٍ (أَوْ تَرْجَمَتِهِ) أَيِ الْإِنْكَاحِ أَوْ التَّزْوِيجِ بِأَيِّ لُغَةٍ كَانَ ، وَإِنْ أَحْسَنَ
الْعَرَبِيَّةِ ، إِذْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِعْجَازٌ .

(أَرْكَانُ النِّكَاحِ)

أَرْكَانُ النِّكَاحِ خَمْسَةٌ : زَوْجٌ وَزَوْجَةٌ وَوَلِيٌّ وَشَاهِدَانِ وَصِيغَةٌ .
(وَظِيْفَةٌ مَتَوَلِيٌّ عُقُودِ الْأَنْكِحَةِ)

(أركان النكاح)

(أركان النكاح خمسة) كما في النهاية^(١) وعدها في التحفة^(٢)

أربعة فجعل الزوجين ركنا ولا تخالف بينهما ، وهي (زوج وزوجة وولي وشاهدان) عدهما ركنا لعدم اختصاص أحدهما بشرط دون الآخر بخلاف الزوجين فإنه يعتبر في كل منهما ما لا يعتبر في الآخر (وصيغة) وهي إيجاب وقبول ولو من هازل ، وإنما لم يكن الصداق ركنا بخلاف الثمن في البيع ، لأن الغرض من النكاح الاستمتاع وتوابعه وذلك قائم بالزوجين فهما الركنان .

(وظيفة متولي عقود الأنكحة)

يشترط فيه أن يكون ذكرا حرا مسلما مكلفا عدلا فقيها عارفا بما لا بد منه في مسائل النكاح ومقادير العدد وانقضائها وصرائح الطلاق والرجعة وكنايتها ، ولا يشترط معرفته لما سوى

^١ - نهاية المحتاج ٢٠٩/٦ .

^٢ - تحفة المحتاج ٢١٧/٧ .

يَنْبَغِي لِمُتَوَلِّي عَقُودِ الْأَنْكِحَةِ إِذَا طُلِبَ مِنْهُ أَنْ يُبَاشِرَ عَقْدَ النِّكَاحِ —
سَوَاءً كَانَ هُوَ الْوَلِيِّ أَوْ كَانَ سَفِيرًا مَحْضًا — أَنْ يَسْأَلَ قَبْلَ مُبَاشَرَةِ
العَقْدِ عَنْ أُمُورٍ ، مِنْهَا : أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الزَّوْجَةِ هَلْ هِيَ بَكْرٌ أَوْ ثَيِّبٌ ؟
فَالْبَكْرُ : هِيَ الَّتِي لَمْ تَزُلْ بِكَارْتِهَا بَوَاطِءَ بَأْنٍ لَمْ تَزُلْ أَصْلًا أَوْ زَالَتْ

ذلك من أبواب الفقه كالبيوع وغيرها ، إذ لا تعلق لوظيفته بذلك
بخلاف مسائل النكاح ، و لا يجوز كونه أعمى و لا أصم و لا أخرس
فمتى اختل شرط من هذه الشروط بطلت ولايته^(١) (يَنْبَغِي لِمُتَوَلِّي
عَقُودِ الْأَنْكِحَةِ إِذَا طُلِبَ مِنْهُ أَنْ يَبَاشِرَ) أي يتولى (عقد النكاح سواء
كان هو الولي أو كان سفيرا) وكيلا (محضا) خالصا من الولاية (أن
يسأل) ندبا (قبل مباشرة العقد عن أمور منها : أن يسأل عن الزوجة هل هي
بكر أو ثيب) وسيأتي تعريفهما (فالبكر) ويرادفها العذراء لغة
وعرفا ، وقد يفرقون بينها فيطلقون البكر على من إذنها السكوت
وإن زالت بكارتها ، ويخصون العذراء بالبكر حقيقة^(٢) (هي الثيب
لم تزل بكارتها بواطء) في القبل (بأن لم تزل) البكارة (أصلا أو زالت)

^١ - مشكاة المصابيح شرح العدة والسلاح ص ٢٨٢-٢٨٣ .

^٢ - تحفة المحتاج ٢٤٣/٧ .

بَغَيْرِ وَطْءٍ كَسَقَطَةٍ وَحِدَّةٍ حَيْضٍ . وَالثَّيْبُ : هِيَ مَنْ زَالَتْ بَكَارُتُهَا بِوَطْءٍ
سِوَاءِ كَانَ حَلَالًا أَوْ حَرَامًا أَوْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِالْحِلِّ وَلَا بِالْحُرْمَةِ .

البكارة (بغير وطء كسقطتة) وهي المرة من السقوط ، وتطلق أيضا على الوقعة الشديدة والعثرة (وحدة) قوة (حيض) أو خلقت من دون بكارة ولم توطأ وتصدق المكلفة في دعوى البكارة بلا يمين ، وكذا في دعوى الثبوتة قبل العقد ، وإن لم تتزوج ولا تسأل عن الوطء ، فإن ادعت الثبوتة بعد العقد وقد زوجها الولي بغير إذنها نطقا فهو المصدق بيمينه لما في تصديقها من إبطال النكاح ، بل لو شهدت أربع نسوة بثبوتها عند العقد لم يبطل لجواز إزالتها بإصبع أو نحوه أو أنها خلقت بدونها (والثيب هي من زالت بكارتها بوطء سواء كان) الوطء (حلالا) كالوطء في النكاح (أو حراما) كوطء الزنا (أو) كان (وطاء شبهة فإنه) أي وطاء الشبهة (لا يوصف بالحل) أي بكونه حلالا (ولا) يوصف (بالحرمة) أي بكونه حراما ، وإن عادت البكارة وكان الوطء حال النوم أو نحوه أو بنحو قرد ، لأنها في ذلك تسمى ثيبا ولا أثر لوطئها في الدبر لأنها لم تمارس الرجال بالوطء

فَإِنْ كَانَتْ بَكْرًا جَازًا لِلأَبِ وَالجَدِّ فَقَطُّ دُونَ غَيْرِهِمَا مِنْ سَائِرِ الأَوْلِيَاءِ تَرَوِيحُهَا
إِجْبَارًا وَلَوْ قَبْلَ بُلُوغِهَا ، بِشُرُوطٍ : كَوْنِ الزَّوْجِ كُفُوًا مُوسِرًا بِمَهْرِ المِثْلِ

في محل البكارة فهي على غباوتها وحياتها ، والغوراء إذا وطئت في
فرجها ثيب وإن بقيت بكارتها عند بن حجر^(١) خلافا للرملي
والخطيب^(٢) والغوراء هي التي بكارتها داخل الفرج (فَإِنْ كَانَتْ)
المخطوبة (بَكْرًا جَازًا لِلأَبِ) وإن لم يل المال لظروء سفه بعد البلوغ ،
لأن العار عليه^(٣) (وَالجَدِّ) أبي الأب وإن علا (فَقَطُّ) كذلك (دُونَ
غَيْرِهِمَا) أي الأب والجد (مِنْ سَائِرِ) أي بقية (الأَوْلِيَاءِ تَرَوِيحُهَا إِجْبَارًا)
بغير إذنها (وَلَوْ قَبْلَ بُلُوغِهَا) عاقلة كانت أو مجنونة (بِشُرُوطِ) سبعة
أربعة لصحة النكاح فالأول (كَوْنِ الزَّوْجِ كُفُوًا) أي مماثلا للزوجة في
خصال الكفاءة ، والثاني كونه (مُوسِرًا بِمَهْرِ المِثْلِ) بأن يكون في ملكه
ذلك نقدا كان أو غيره دخل في ملكه بقرض إذ ذاك أو بغيره ، والمدار
على كونه في ملكه عند العقد وينبغي أن مثل ذلك في الصحة ما يقع

١- تحفة المحتاج ٢٤٦/٧ .

٢- نهاية المحتاج ٢٣٠/٦ . ومعنى المحتاج ١٥٠/٣ .

٣- تحفة المحتاج ٢٤٣/٧ . ونهاية المحتاج ٢٢٨/٦ .

لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا عَدَاوَةٌ لَّا ظَاهِرَةٌ وَلَا بَاطِنَةٌ ، وَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَلِيِّهَا
عَدَاوَةٌ ظَاهِرَةٌ ، فَإِنْ فُقِدَ أَحَدُ هَذِهِ الشَّرُوطِ لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ .

كثيرا من أن غير الزوج كأبيه يدفع عنه لولي المرأة قبل العقد
الصداق فإنه وإن لم يكن هبة إلا أنه ينزل منزلتها^(١) فلوزوجها من
معسر به لم يصح ، لأنه بخسها حقها والثالث كونه (ليس بينه)
أي الزوج (وبينها) أي الزوجة (عداوة لا ظاهرة) وهي التي لا
تخفى على أهل محلتها (ولا باطنة) وهي التي تخفى على أهل محلتها ،
أما مجرد كراهتها له من غير ضرر فلا يؤثر لكن يكره لوليها
أن يزوجها منه ، الرابع كونها (وليس بينها) أي الزوجة (وبين
وليها) الأب أو الجد (عداوة ظاهرة) والمدار على ثبوت العداوة
وانتفائها من جانب الولي حتى لو كان يحبها وهي تعاديه كان له
الإجبار ، وأما العكس فلا (فإن فقد أحد هذه الشروط) الأربعة (لم
يصح النكاح) وثلاثة شروط تشترط لجواز الإقدام على التزويج
فالأول من هذه الشروط ما عبر عنه بقوله :

^١ - حاشية عبد الحميد ٢٤٤/٧ .

وَيَجِبُ أَيْضاً أَنْ لَا يَنْقُصَ الصَّدَاقُ عَنِ مَهْرِ الْمَثَلِ ، وَأَنْ يَكُونَ حَالاً مِنْ
نَقْدِ الْبَلَدِ . أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا أَبٌ وَلَا جَدٌّ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ سَائِرِ
الْأَوْلِيَاءِ أَنْ يُزَوِّجَهَا ، أَيْ الْبِكْرِ ، إِلَّا بَعْدَ بُلُوغِهَا وَاسْتِئْذَانِهَا ، وَيَكْفِي
فِي الْإِذْنِ سُكُوتُهَا .

(ويجب أيضا أن لا ينقص الصداق عن مهر المثل) وسيأتي تفسيره في
الصداق إن شاء الله تعالى ، الثاني (وأن يكون حالا) والثالث أن يكون
(من نقد البلد) ومحل هذين فيمن لم يعتدن التأجيل أو غير نقد البلد
وإلا جاز بالمؤجل وبغير نقد البلد ، ولا يشترط أن لا تتضرر به
لنحو هرم أو عمى ، وأن لا يلزمها الحج على المعتمد خلافا لابن
العماد^(١) . (أما إذا لم يكن لها) أي البكر (أب ولا جد فليس لأحد من سائر
الأولياء) ممن على حاشية النسب كأخ وعم (أن يزوجها أي البكر إلا
بعد بلوغها واستئذانها) أي إذنها لأنهم ليسوا في معنى الأب والجد
لوفور شفقتها (ويكفي في الإذن) من البكر البالغة العاقلة إذا
استؤذنت ، وإن لم تعلم الزوج - سواء علمت أن سكوتها إذن
أم لا - (سكوتها) وإن اقترن ببيكاء من غير صياح أو ضرب خد

^١ - أنظر تحفة المحتاج ٧/٢٤٤ .

وَيُسْتَحَبُّ لِلأَبِ وَالْجَدِّ إِنْ كَانَتْ بَالِغَةً اسْتِئْذَانُهَا . وَإِنْ كَانَتْ الْمَخْطُوبَةُ
ثَيِّبًا فَلَيْسَ أَلِ الْعَاقِدُ أَيْضًا : هَلْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا أَوْ طَلَّقَهَا ؟ فَإِنْ كَانَ
مَاتَ عَنْهَا ، فَلَيْسَ أَلِ عَنْ وَقْتِ مَوْتِهِ لِيَعْلَمَ

(ويستحب للأب والجد إن كانت بالغة) عاقلة (استئذانها) ولو سكرانة
تطيبها لخاطرها ، وخروجها من خلاف من أوجبها ، وأما الصغيرة فلا
إذن لها . ويسن استفهام المراهقة ، وأن لا يزوج الصغيرة حتى تبلغ ،
والمستحب في الاستئذان أن يرسل لها نسوة ثقات ينظرن ما في نفسها
والأم أولى بذلك ، لأنها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها^(١) . (وإن
كانت المخطوبة ثيبًا) وادعت زواجا (فليسأل العاقد أيضا) وهو الولي
الخاص أو العام (هل مات عنها زوجها) لتعتد عدة فراق وفاة (أو طلقها)
لتعتد عدة فراق حياة وتصدق المرأة في خلوها من الموانع ما لم يعرف
ترويجها بمعين ، ولا يجب مطالبتها بالبينة على ذلك ، لأن العبرة في
العقود بقول أربابها ، ولكن يندب طلب الإشهاد على ذلك احتياطا
(فإن كان مات عنها فليسأل) العاقد (عن وقت موته) أي الزوج (ليعلم)

^١ - أنظر مغني المحتاج ١٤٦/٣ . وتحفة المحتاج ٢٤٤/٧ .

انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا ، لِأَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ تَنْقُضِي بِيَوْضَعِ الْحَمْلِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ،
وَبِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ لِلْحُرَّةِ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا ، وَبِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ
لِلْأَمَةِ . وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ طَلَّقَهَا فَيَنْظُرُ صِيغَةَ الطَّلَاقِ وَيَبْحَثُ تَمَامَ الْبَحْثِ
عَنْ صِحَّتِهِ وَنُفُوذِهِ وَهَلْ هُوَ خُلْعِيٌّ أَوْ رَجْعِيٌّ ؟ وَهَلْ دَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ الْأَوَّلُ

العاقِد (انقضاء عدتها ، لأن عدة الوفاة تنقضي بوضع الحمل) جميعه حتى
ثاني توأمين بشرط كون الحمل منسوباً لصاحب العدة ، ولو ميتاً أو
مضغاً شهد أربع قوالب أنها أصل آدمي لا علقه لأنها لا تسمى حملاً
(إن كانت) أي المتوفى عنها زوجها (حاملاً ، وبأربعة أشهر وعشرة أيام)
بلياليها (للحرّة إن كانت حائلاً) أي غير حامل (وبشهرين وخمسة أيام)
بلياليها (للأمة) وذلك نصف الحرّة ، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء
الله في العدة ، (وإن كان الزوج طلقها) أي المخطوبة (فينظر صيغة
الطلاق) الواقع من الزوج (ويبحث تمام البحث) أي البحث التام وهو
من إضافة الموصوف إلى الصفة (عن صحته) أي الطلاق (ونفوذّه) أي
حصوله (وهل هو) أي الطلاق (خلعي) وهو فرقة بعوض مقصود
راجع لجهة الزوج (أو رجعي) وهو الطلاق بدون عوض طلقه أو
طلقتين (وهل دخل بها) أي وطأها (الزوج الأول) أي الذي طلقها ، وسمى